

قضايا العامل النحوي من منظور نخلة القرن العشرين:

(حقيقة العامل)

أ. دخير الطيب

جامعة الجزائر

لقد شاعت نظرية العامل ورسخت وهي لم تسلم من الحملات عليها قديماً وحديثاً. وقد تشعبت قضايا العامل وأكثر النحاة الحديث عنها؛ لأنّ للعامل سلطاناً في النحو العربي له أثر بيّن في آراء النحاة. فقد اختلف النحاة في قضية العامل وصارت محلّ جدالٍ وخلافٍ بينهم قديماً وحديثاً. وفكرة العامل لها أهمية أساسية في موضوعات النحو ذلك لارتباطها بصلب النحو وسيطرتها على تفكير النحاة ولم تحظ قضية في النحو العربي بالبحث والنقاش والجدل مثل قضية العامل التي انقسم النحاة فيها بين مدافع عنها ومعتزّ بها وبين من دعا إلى هدمها وإلغائها.

انطلاقاً من هذه الآراء المتشعبة حول قضايا العامل اختلف النحاة في القول بالعامل: هل هو المتكلم أم أنّه أمرٌ آخر، و مال معظم النحاة المعاصرين إلى القول بأن العامل هو المتكلم متأثرين بابن مضاء القرطبي الذي تأثر بدوره بابن جني. فقد ذهب ابن جني إلى القول: (قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه كمررتُ بزيد، وليت عمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فأما في الحقيقة ومحصل

الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ (1). فابن جني هنا يرى أن العامل هو المتكلم فهو المحدث للرفع والنصب والجر وليس شيئاً آخر. ويعلق د/ خليل عمارة على مقولة ابن جني السابقة بأن ابن جني لم يثبت على هذا الرأي لأنه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النحوي المعهود عند سيبويه وأصحابه ولو كان المتكلم عاملاً بديلاً لحظي في مصنفات ابن جني بقسم يزيد على هذه الأسطر القليلة التي نراها تضم قولاً لابن جني عن العامل بمعنى يختلف عن معنى العامل في المصطلح النحوي ونراه يقصد به أن المنفذ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم، ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلم بالمعنى المطلق للعبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة (2) ويبدو أن الرضي أيضاً قد استحسن فكرة القول بالعامل المتكلم فهو يقول: (الموجد لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ولكن النحاة جعلوا الآلة كائناً هي الموجدة للمعاني وعلاماتها فلماذا سُميت الآلات عوامل (3). وقد تعقب ابن مضاء كلام ابن جني السابق وأكد بأنه يرى أن العامل هو المتكلم وليس ما يقوله النحاة من الألفاظ أو معانيها فالتمس من العقل دليلاً على إبطال عمل الألفاظ فقال: (وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى. وإنما تُنسب إلى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية. وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول أحد من العقلاء، لمعان يطول بذكرها ما المقصد إيجازه، منها: أن

شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا: "إن زيدا" إلا بعد عدم إن" (4)؛ فابن مضاء هنا يرى أن الألفاظ لا يمكن أن تكون عوامل ويضيف قائلاً: (و أما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع). (5)

فالذي نواه هنا أن المتكلم لا يرفع ولا ينصب ولا يجر من غير قيد أو شرط وإلا لأصبحت هناك فوضى في اللغة، فالتكلم يعرف معنى معيناً فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى ثم يعطيها الحركة المناسبة آخذاً بأقوال النحاة بناء على استقراء كلام العرب، ونجد من النحاة من أسند إلى ابن جني رفض فكرة العامل فيقول: (ومن لفتات ابن جني الجليلة فهمه أن النحو القديم مؤسس على العامل فهذه القضية، والناظر في نحو الخليل وسيبويه يرى أنه موضوع على أساس العامل وظل كذلك، وجاء ابن جني يريد تأسيس نحو آخر ولكنه مع الأسف لم يجد سميعاً). (6) وهذا الادعاء لا يدعمه شيء من تصنيفات ابن جني بل إننا نجد أن ابن جني لم يخرج على منهج الخليل وسيبويه في فكرة العامل وإن كان قد اختلف معهم في القول بأن العامل هو المتكلم واختلف معهم في بعض القضايا المتعلقة بتطبيق فكرة العامل، وهذا الاختلاف لا ينفي أن الاتفاق في المنهج عند كل من سيبويه وابن جني، وهذا الاختلاف لا يعني إقامة نحو جديد كما ذكر الأستاذ أحمد أمين، ونسوق مثلاً لابن جني لنرى أنه يسير على نفس منهج سيبويه ومعاصريه من ناحية البصرة فيقول: (يدل على صحة ما رآه سيبويه من

هذا تشبيه الأصل بالفرع وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيءٍ مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه (7).

يذهب أحد الباحثين إلى جعل العمل للمتكلم ويرى أن تقسيم الكلام إلى معرب ومبني كان نتيجة لتكلف العامل فيقول: (ولو جعلنا العمل فيه للمتكلم لا للعامل لم يكن هناك فرق بين ما أسموه معرباً وما سموه مبنيّاً ولممكننا أن نجعل الكلام العربي كله معرباً) (8).

فإسناد العمل للمتكلم لا يجعلنا نقول بالتسوية بين المعرب والمبني لأن الفرق بينهما ظاهر فإننا نرى كلمات تتغير أواخرها باختلاف مواقعها وأخرى لا تتغير مواقعها ومن ثمّ علينا ألاّ نسوي بين النوعين لأنّ هذه التسوية تؤدي بنا إلى خلط واضطراب وفوضى في فهم اللغة ودراسة قواعدها. وهناك من يرى أن نسبة العمل للفظ نسبة مجازية للمصاحبة فقط وإن نسبة الإحداث إلى العامل استعارة لأنه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الإرادة إلى الجدار في قوله تعالى: (جداراً يريد أن ينقض). (9) ويعلق أحد الباحثين على جعل العمل للمتكلم بقوله: (والعامل، في الواقع، هو المتكلم إذ منه تصدر الأصوات وأما نسبة العمل للفظ كما ذهب إليه النحاة فإنما ترجع إلى المصلحة التي تحدث بين فعل المتكلم ووجود اللفظ فهي نسبة مجازية أقرّها النحاة لهدف تعليمي وخطأ هذا الاتجاه كله ينبع أساساً من أنه قائم على منهج خاطئ تماماً إذ يفترض هذا المنهج أن القواعد النحوية

مستمدة من دراسة الكلام والمتكلم جميعاً على حين أن منهج النحو إنما يستخلص القواعد من نظم اللغة التركيبية وحدها فهو لا يتناول المتكلم أصلاً). (10)

فهنا يتبين أن القول بأن العامل هو المتكلم هي فكرة مستمدة من تأثير النحو بالعلوم الأخرى كعلم الكلام لأن المنهج النحوي يستخلص القواعد من نظم اللغة الذي تتألف منه الكلمات في جمل مفيدة. ويذهب البعض الآخر إلى القول: (فالقول بأن ضرب في قولك: ضرب زيد عمراً، عمل الرفع في زيد والنصب في عمرو، يوهم أن هذا اللفظ "ضرب" أحدث الرفع والنصب بل قد صرح بهذا سيويه إذ يقول: (لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه العامل) فانظر كيف نسب الأحداث إلى العامل. ويرى القرطبي أن هذا فساد كبير لا يقول به عاقل والنحويون - وهم بحمد الله عقلاء - لا يقولون بهذا الذي يذكره القرطبي وهم إنما نسبوا العمل إلى اللفظ لما كان داعياً للمتكلم إلى أن يراعي في الكلام نحواً خالصاً، ويأتي في الكلمة بأثر معين، فضرب في المثال السابق يحمل المتكلم على أن يرفع زيداً وينصب عمراً إذا أراد ألا يخطئ سنة العرب في كلامهم، وقد كانت هذه النسبة في مبدأ الأمر بسبيل التجوز والتوسع ثم صار ذلك حقيقة عرفية يراد منها المعنى الصحيح. (11) ويذهب الشيخ محمد عرفة إلى القول: (إن خدام النحاة يصرحون أن المتكلم هو العامل وأن الأفعال والأسماء والحروف هي ألفاظ لا يصح أن ينسب إليها العمل، فقد خرجت من هذا البحث بنتيجة تناقض رأي إبراهيم مصطفى فقد ذهب إلى أن النحاة يرون أن هذه الألفاظ عوامل

ويأبون أن يكون المتكلم هو العامل، أما أنا فالبحث تأدى بي إلى أن النحاة يرون أن المتكلم هو العامل، أما الأفعال والأسماء والحروف التي تسمى عوامل هي إما علامات وإما آلات في العمل). (12)

بينما يذهب البعض الآخر إلى القول: (ونحن لا ننكر أن الرفع والنصب والجر من عمل المتكلم، ولكنه محكوم في عمله هنا بالقواعد النحوية وليس حراً في أن ينصب أو يجر أو يرفع كيفما يريد، بل إن هذه الحركات تجليها العوامل المختلفة تبعاً لاختلاف المعاني، وهذه العوامل ليست طبيعية، بمعنى أن المتكلم يستطيع إغفالها، ولكنه حين ذلك يكون قد خالف القواعد النحوية). (13)

يتضح مما سبق أن النحاة اختلفوا في موضوع العامل هل هو المتكلم أم هو شيء آخر ومال معظم النحاة المحدثين إلى القول بأن العامل هو المتكلم ويرى البعض أن العامل المتكلم وحده لا يستطيع ضبط أواخر الكلمات إلا إذا كان عربياً ذا سليقة لغوية صحيحة وفطرة تعصمه (14)، فهو يرى أنه إذا كان العامل المتكلم فشرط حتى يعمل أن يكون ذا سليقة صحيحة حتى لا يقع في الخطأ وهذا يدخلنا في تناقض وهو هل العامل المتكلم الذي يخطئ في مسألة لا يعد عاملاً فإن هذا يدخلنا في فوضى واضطراب وحيرة في فهم اللغة ومن المعروف أن النحاة قد أخطأوا في مسائل عدة أو لنقل خالفوا كلام العرب إرضاءً لقواعدهم. ويرى البعض الآخر: (أن العامل الحقيقي للرفع والنصب والجر والجزم هم أهل اللغة المتكلمون بها وفي ما تعارفوا عليه ونسبة العمل إلى هذه العوامل النحوية إنما هي نسبة مجازية باعتبار مصاحبتها

للألفاظ وذلك ليسهل على المتعلم ضبط اللغة والنطق بها صحيحة كما نطقها فصحاء العرب، وليس أدلّ على ذلك من أن كثيراً من هؤلاء النحاة قد صرّحوا بذلك في كتبهم (14)

رأينا إذن أن النحاة انقسموا إلى قسمين: قسم قال بأن العامل هو المتكلم وهم أغلب النحاة، وقسم قال بأن العامل هي الألفاظ فهي التي تحدث الرفع والنصب والجر، وحتى من قال بهذا الرأي فإن رأيه على سبيل المجاز وليس حقيقة حتى يسهل على المتعلم فهم اللغة ودراستها فمن قال بأن العامل هي الألفاظ كان قوله بهذا الهدف تعليمي فقط، ونجد من النحاة من ذكر أن العامل المتكلم الفرد وهو لا يلتقي في حقيقته مع الحديث عن العامل النحوي بمعنى تشكيل الكلمة بشكل خاص اقتضاه شيء آخر هو كلمة أخرى في رأي النحاة وهو وظيفة الكلمة في رأي الدراسات الحديثة، بل يصدق بمعنى آخر هو: أن المتكلم ينتج اللغة، فمن غير المعقول أن يتصور كلام دون شيء آخر هو كلمة أخرى في رأي النحاة وهو وظيفة الكلمة في رأي الدراسات الحديثة، بل يصدق بمعنى آخر هو: أن المتكلم ينتج اللغة، فمن غير المعقول أن يتصور كلام دون متكلم، ولكن المتكلم لا يتصرف بحريته المطلقة بل تبعاً لنظم اقتضاها العرف الاجتماعي للغة (15).

فهو هنا يرى أن المتكلم لا يحدد العلامة الإعرابية على أساس من اختياره أي لا يتصرف بحرية وإنما هو في هذا محكوم بالعرف الاجتماعي للغة. ونجد اتجاهاً آخر من النحاة لا يخوض في مسألة هل العامل هو المتكلم أو هو شيء آخر فيرى البعض أنه لا يعنينا من العامل أن يكون هو المتكلم أو هو

المعنوي وهو اللفظ ظاهراً أو مقدراً أو محذوفاً فذلك أمر سطحي، شكلي وربما اقتضانا الإنصاف وحب التيسير إلى أن نميل إلى العامل بنوعيه المعنوي واللفظي وننصرف عن العامل بمعنى المتكلم، ذلك أن العامل اللفظي والمعنوي يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة أن يرى العامل إن كان حسياً، ويدركه إن كان معنوياً فيضبط كلماته (ألفاظه) وفق ما يحس ويدرك في سهولة وخفة... فالأخذ برأي الجمهرة في أمر العامل إنما هو أخذ بالأيسر عملاً وتطبيقاً وإفادة، بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به، ذلك أن الواقع اليقيني يقطع بأن الذي يجلب الحركات وغيرها ويداول بينها إنما هو المتكلم ولكن لا بأس أن ننسى أو نتناسى هذا الواقع ما دامت الفائدة محققة في النسيان أو التناسي، والضرر لا أثر له (16).

يتضح مما سبق أن النحاة قد اختلفوا في العامل على ثلاثة أشياء: فمنهم من رأى أن العامل هو الألفاظ أو المعاني النحوية، ومنهم من رأى أن العامل هو المتكلم، ومنهم من رأى أن العامل هو الله سبحانه وتعالى، ونجد أحد أئمة النحو ينكر أن يكون العامل هو أحد هذه الثلاثة فيقول: (فأما أن العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة.... وأما أن الله سبحانه وتعالى هو العامل النحوي فلست أدري لم اختلف عمله سبحانه فيما بعد "ما" في الحجاز عن عمله جلّ شأنه فيما بعدها في ديار بني تميم وهل كان هذا الاختلاف لعلّة غائبة يعلمها سبحانه أم كان له حكمة يمكن لأصحاب علم الكلام أن يعتمروها في ضوء منطق أرسطو.

ما العامل إذا؟ الحقيقة أن لا عامل. إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية.... فإذا كان الفاعل

مرفوعاً في النحو فلأنّ العرف بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان الجائز أن يكون الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً لو أن المصادفة لم تجر على النحو الذي جرت عليه). (17)

فهو هنا يخالف النحاة في أن العامل لا يمكن أن يكون المتكلم ولا يمكن أن يكون لفظاً في الجملة ولا يمكن أن يكون الله سبحانه وتعالى وبالتالي فعنده لا يوجد عامل. وفسر نظرية العامل بناءً على الربط بين الحركات الإعرابية والمعنى الوظيفي وفقاً للعرف الاجتماعي الذي ارتضاه أهل اللغة. ونخلص مما سبق إلى القول: إن العامل مختلف فيه ولم يتفق النحاة على الرأي فيه فلكل وجهة نظر ما دام هناك اختلاف في قضايا العامل بالتالي يمكن القول بأن نظرية العامل قائمة على اختلاف، فوجدنا اختلافاً في تعريف العامل واختلافاً في أقسامه تبعاً لقوة كل عامل أو ضعفه ووجدنا اختلافاً في هل العامل هو المتكلم أم هو شيء آخر. فكل هذه الخلافات وغيرها تجعلنا نقول: إن العامل قائم على الاختلاف بين النحاة ولا يهمنا من هذا الاختلاف إلا مقدار ما ساهم به العامل في عسر وتعقيد النحو، وهذا الاختلاف بين النحاة دعا ابن مضاء إلى القول بإلغاء العامل وإنكاره ووجوده فهو يقول: (فصل عن إلغاء العوامل، قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه). (18) فابن مضاء هنا صدّر كتابه بالدعوة إلى إلغاء العوامل ودعوته هذه يبدو فيها أثر المذهب الظاهري الذي كان يعتنقه، وإذا نظرنا في عبارة ابن مضاء بالدعوة إلى إلغاء العامل فإننا سنلاحظ بأن ابن مضاء قد قال بأن العامل هو الله سبحانه وتعالى

وليس المتكلم وقال ببعض مسائل العامل وبالتالي فإننا نتساءل هنا هل دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العامل كله أم أن دعوته إلغاء العامل بالبناء الفلسفي الذي أوجد كثرة التخريجات والتقديرات والتأويلات. الواضح هنا أن ابن مضاء لم يدع إلى إلغاء نظرية العامل ولكنه على ما يبدو دعا إلى هدم أصول هذه النظرية ببنائها الفلسفي وأبان خطرها، وخطر الأسس التي تقوم عليها، وهو في دعوته هذه لم يكن مسبوقاً بأحد، وكان من نتائج دعوته هذه أن عدداً كبيراً من النحاة دعوا أيضاً إلى إلغاء العوامل دون أن يقيموا بديلاً لها. ومن هؤلاء الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي تأثر بدعوة ابن مضاء ودعا إلى إلغاء نظرية العامل ببنائها الفلسفي لأن النحاة تأثروا فيها بالفلسفة الكلامية، وضرب لنا أمثلة على تعسف النحاة في سبيل استقامة هذه النظرية، ويرى أن هذه الأمثلة التي يحدث فيها التقدير تملأ كتب النحو، ولولا طول إلفنا لها في دراسة النحو لما استسغناها ولرأيناها لغوا وعبثاً ولكن عليها بُنيَ النحو وأقيمت أصوله إذ أقيمت على نظرية العامل (19).

فالملاحظ أن إبراهيم مصطفى قد بين أبعاد نظرية العامل والأثر السيئ الذي تحدثه في النحو بما تصيبه من تعقيد وعسر ووجدنا أيضاً أنه في دعوته إلى إلغاء نظرية العامل ببنائها الفلسفي قد حاول أن يجد بديلاً لها وحاول تقديم تفسير للظواهر الإعرابية. ومن الداعين أيضاً إلى نبذ نظرية العامل تلميذ إبراهيم مصطفى مهدي المخزومي يقول: (وإذا أسقطنا العامل من الحساب في هذا الكتاب وجردناه من سلطانه تغير الإعراب..... لأن القول بوجود عامل لم تعد له المكانة التي كانت له عند النحاة القدماء. الواقع أن

القول بالعامل والتمسك بفكرة العمل وما يستتبع ذلك من لجوء إلى الاعتبار العقلية في تفسير تأليف أو توضيح بناء، إنما يمثل عهداً كان يجعل طبيعة الدرس النحوي (20).

فهنا يتضح أن النحاة في القرن الماضي أي العشرين قد حاربوا نظرية العامل وحاولوا التخلص من آثارها السيئة وتصفية النحو من صنعة الجدل، ويذهب أحد الباحثين إلى القول: (وأظن أن الدفاع عن نظرية العامل لا يجدي شيئاً وقد تهدمت تماماً وملها الناس وأصبح المشتغلون بالنحو لا يملكون أنفسهم من الضحك حين يقدرّون العامل في مثل زيدا رأيتَه (21). ويذهب البعض الآخر إلى القول: (والنوع الخامس يتعلق بالقواعد التي يجب الإغضاء عنها من ذلك نظرية العامل وما يتبعها من بحوث في التنازع في العمل وانشغال العامل عن المعمول، فالكلمة لا تعمل في إعراب غيرها إنما يعمل فيه المعنى والدلالة، وقد فطن بعض القدماء والمحدثين إلى ما في نظرية العامل من ضعف. ونحن اليوم أشد حاجة إلى إنكارها إنكاراً باتاً (22). فهذه دعوة صريحة من النحاة المحدثين إلى إلغاء نظرية العامل وإنكارها من النحو لما تجره من صعوبة وتعقيد.

فتورة ابن مضاء على العامل قد صادفت هوى عند كثير من المحدثين حيث هاجموا العامل بقوة واتهموه بأنه السبب في كثير من الخلافات النحوية التي زادت في اضطراب وتعقيد النحو وأبعدته عن هدفه الأصلي. فيذهب البعض الآخر إلى القول: (وبعد فإن الدراسة الجديدة تؤيد هؤلاء الذين دعوا إلى إلغاء هذه النظرية بأصولها ووضع المسألة على أساس جديد وآراء

جديدة(23). فهو هنا يؤيد رأي ابن مضاء وإبراهيم مصطفى في إلغاء نظرية العامل وإقامة أسس جديدة وأصول أخرى غير التي كان عليها العامل، ونجد كذلك البعض يؤيد هذه الدعوة بقوله: (بهذا أدعو مع الداعين إلى نبذ نظرية العامل وما وراءها من فلسفة ولكني لا أبعث بهذه الدعوة متأثراً.... ولكني أبعث بها من منطق آخر من منطق النحو الطبيعي الذي يجعل الإعراب أثراً من آثار تذوق الكلمات الحركات الإعرابية في الكلام وإعطاء كل كلمة منها به الحركة الموازنة لها. وبالتخفيف من العوامل وما يتصل بها من آراء خلافية وجدل محتتم وقواعد صناعية وعلل نظرية فلسفية وتقديرات بعيدة غاية البعد عن أساليب اللغة السائغة بهذا كله يساقط عن كاهل النحو عبء ثقل(24). ويتساءل البعض الآخر: لماذا لم يحظ رأي ابن مضاء بالقبول عند الدارسين بالرغم من جرأته في التصريح بتعقيدات النحاة، والذي يبدو أن إعراض النحاة عن طرحه هذا يعود إلى نقض بناء قد تعالى وثبت قروناً. فقد نظر النحاة لطرح ابن مضاء على أنه مخالفة لسنن مطروحة وطريق ممهدة، وأن إلغاء بعض مقدمات هذا الأثر عدوان على ملازماته من الآثار فعده هجوماً بلا مبرر وعدوا استجابتهم له تمهيداً لتنازلات أكثر تصل في النهاية إلى إضعاف هذا العلم(25). ونجد البعض الآخر قد دافع عن نظرية العامل واعتبرها ضرورية لخدمة النحو وأن النحاة الذين قالوا بإلغائها لم يأتوا بتصوير بديل لها، وأن علماءنا الأفاضل لم يعطوا تصوراً تطبيقياً لعملية الضبط بعد حذف العامل والرجوع إلى المتكلم لا يكفي لعملية الضبط، وكيف يمكن للمتحدث تقويم خطئه إلا بإدراك تلك الأدوات التي استخدمها النحاة لعلاج مثل تلك الأمور، على ألا يفهم من تمسكنا بالعامل النحوي كما

تصوره النحاة الأقدمون أننا ضد تخلص النحو من خلافات عقيمة لا تخدم القضايا النحوية فهذه غاية نبيلة ولكننا ضد هدم نظرية العامل وبالتالي هدم تراث فكري رائع خدّم النحو العربي وما زال يخدمه). (26) فهو هنا يدعو إلى تخلص النحو من الجدل والفلسفة التي صحبت نظرية العامل، ويدعو إلى التمسك بها لأنها تخدم النحو وتمكن المتحدث من تقويم خطئه، وفكرة العامل كما يرى إبراهيم مصطفى في طريقها إلى الانحسار ولن تجد سلطانها القديم في النحو وأن تخلص النحو منها فيه خير كثير وغاية تُقصد، وهذه النظرية لها بقية من البحث تجمع أطرافها وتنظم أجزائها... (27).

غير أننا نجد في الاتجاه الآخر من ينكر هدم نظرية العامل أو إلغائها ويدعو إلى التمسك بها فيقول: (إنكار نظرية العامل إنكار للنحو كله لأن النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة، ولو جُرد النحو من هذه العوامل لضاعت مقياسه واختلت قواعده واضطربت مسائله). (28)

كما سبق يتضح أن النحاة انقسموا إلى اتجاهين: اتجاه يدعو إلى تجريد النحو وتخليصه من العامل وهي دعوة ابن مضاء ومن تبعه وأغلب نحاة هذا القرن أي القرن العشرين قد قالوا بإلغاء العوامل لأنها السبب في تعقيد النحو وإدخال أفكار فلسفية فيه وتعدد الآراء والميل إلى الحذف والتقدير والتأويل كل هذه آثار نتيجة الأخذ بالعامل وإقامة قواعد النحو بناء عليه، أما الاتجاه الثاني فهم الداعون إلى التمسك بالعامل لأن هدم العامل هو هدم لبناء وأصول قام عليها النحو وتوارثها النحاة وبالتالي لا يجوز إلغاء العامل لأن

إلغاء العوامل يعد تمهيدا لإلغاء أصول أخرى قام عليها النحو وبالتالي إلى إضعاف العربية.

لقد حظيت نظرية العامل باهتمام اللغويين المحدثين في الربع الأخير من القرن الماضي حيث فرضت هذه النظرية نفسها على ساحة الدراسات اللغوية بحيث أصبحت النموذج الأمثل عند علماء النظرية التوليدية التحويلية. (29) ومن القضايا المقررة في العامل أيضاً أن الأصل فيه ألاّ يجتمع عاملان على معمول واحد وإن اجتمعا فهذا يستدعي التقدير، ولا يجوز أيضاً أن تكون عوامل الأسماء عوامل في الأفعال أيضاً، وكذلك لا يعمل الشيء في نفسه لأنه محال، وقد يحذف العامل ويبقى معموله، والأصل في العمل للأفعال لأنها قوية، كما يمكن أن يكون للعامل أكثر من معمول واحد والأصل أن يقدم العامل على الم معمول، فكل هذه القضايا جرت إلى آثار منها القول بالحذف والتقدير والتأويل والتنازع فهي كلها من آثار القول بالعامل وقضاياها. ونجد ابن مضاء قد تحدث عن هذه الآثار التي يتركها العامل فقد دعا إلى إلغاء الحذف والتقدير وقد قسم المحذوفات إلى ثلاثة أنواع هي:

محذوف لا يتم الكلام إلاّ به نحو قولك لمن رأيت يعطي الناس زيداً أي: أعط زيداً

والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه بل هو تام دونه نحو: أزيداً ضربته؟ قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت زيداً؟ والثالث فهو مضمر إذا أظهر تغير الكلام نحو: يا عبدا لله، وإدعاء زيادة معان في القرآن من غير

حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب إنما ينصب بنصيب والناصب لا يكون إلا لفظا يدل على معنى إما منطوقا به، وإما محذوفا مرادا ومعناه قائم بالنفس فالقول بذلك حرام على من يبين له ذلك. (30)

فابن مضاء هنا يقسم المحذوفات إلى أقسام وهذه المحذوفات في رأيه هي التي جرت إلى أبواب أخرى كالاشتغال، فالنوع الأول من المحذوفات الذي لا يتم الكلام إلا به وحذف لعلم المخاطب به، فما دام هذا يعد محذوفا فما علاقته بالمذكور إذا قيل الاسم مفعول به لذلك المحذوف فقد عقد بينهما نفس العلاقة التي عقدها النحاة أي العامل والمعمول. (31)

فابن مضاء هنا صرح بمسئولية العمل عن هذا النوع من التأويل ويرى أن الزيادة في الكلام من غير دليل يدل عليها ثعد خطأ أما إذا كانت في كتاب الله فهذا يعد حراماً.

إذن فتعدد الآراء النحوية يعود إلى قضايا العامل الذهنية، وأهم مظهر لها هو الحذف وهذا يعود إلى فلسفة العامل في القول بحذف المبتدأ والخبر وخبر كان وكذلك ما حذف من الفعل وحده بعد أدوات الشرط وكذلك ما جاء محذوفاً من حروف الجدة. فكل هذه المحذوفات كان العامل هو المسئول عنها، وهذا نتيجة قولهم بأن العامل لا بد له من معمول إما محذوفاً أو مقدراً، وقد بني عليه باب من أبواب النحو هو باب الاشتغال، ولعل باب النداء من أوضح الأمثلة على تعسف النحاة في تقدير العامل، فقد لاحظ النحاة أن المنادى في أغلب أحواله منصوب إلا إذا كان علماً مفرداً أو نكرة مقصودة

فيضم ، وحالة الإعراب عندهم نصب في جميع تلك الأحوال . ومن قواعد النحاة أن لا يعمل النصب في الأسماء إلا الأفعال، وأسلوب النداء خال من الفعل فكيف كان النصب، وكيف نخرج من هذا المأزق، فهل يقول النحاة أن العامل هو حرف النداء؟ أن هذا لا يوافق قواعدهم في عامل النصب في الأسماء وبالتالي لا بد من تقدير العامل فلم يجد النحاة إلا أن يقدروا عامل النصب فعلاً نحو: أدعو أو أنادي فإذا قلنا: يا عبد الله فالتقدير أدعو أو أنادي عبد الله. فهنا نرى تعسف النحاة في قواعدهم وميلهم إلى التقدير والتأويل حتى تستقيم قواعد العامل التي وضعوها وقالوا بها. ويضرب لنا الأستاذ عباس حسن أمثلة من قوانين العامل ومسئوليتها عن تعدد الآراء فيقول: (إذا قلت محمد هاجماً أسد كان المثال خطأ عند جمهور النحاة — إذ يترتب على صحته وقوع الحال هاجماً من المبتدأ وهذا الجمهور لا يرضى أن يكون صاحب الحال مبتدأ لأن العامل في الحال عندهم يجب أن يكون هو العامل في صاحبه والابتداء هنا هو العامل في صاحب الحال "محمد" فوجب أن يكون هو العامل كذلك في الحال عندهم ثم يرون أن الابتداء عامل ضعيف لا يقوى أن يؤثر في شيئين فوجب أن يقتصر أثره على الأساسي وهو المبتدأ ويترك الآخر). (32) وكما أن العلة قبل المعلول وجوداً فكذلك العامل قبل المعمول، ولذلك منع النحاة أن يتقدم الفاعل على الفعل واضطروا في سبيل ذلك إلى التقدير والتأويل في نحو قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجار فأجره) فكلمة أحد هي الفاعل المتقدم الذي صار بتقدمه مبتدأ ثم تحول إلى فاعل بعد دخول أداة الشرط وفعله محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره. ويرى البعض الآخر أن

النحاة قدروا الجملة كلها حين أعوزهم استقامة القواعد من غير تقدير فمثلاً: هل جاء محمد؟ فيجاب نعم أو كلاً فهناك جملة مقدرة نحويًا لأن الجملة لا بد فيها من تركيب ولا بد في التركيب من إسناد ولا بد في الإسناد من عامل ومعمول وهذا اللفظ الواحد "نعم" "كلاً" لا يمكن أن يكون عاملاً بلا معمول ولا معمولاً بلا عامل ولا يمكن أن يكون عاملاً ومعمولاً معاً، وقدر النحاة أيضاً أجزاء الجملة فإذا وجد عامل وليس له في الكلام معمول قدر له معمول وإذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمول ولم يكن ثم عامل قدر له عامله. (33) ويذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى القول: (لقد اضطر النحاة في سبيل تسوية مذاهبهم وطردهم قواعدهم إلى التقدير يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدهم التقدير بما أرادوا ومن أمثلة ما يقدرون زيداً رأيته يقولون هو رأيته زيداً رأيته والمقدر في الكلام نوعان: ما يكون قد فهم من الكلام ودل عليه سياق القول والثاني هو التقدير الصناعي. (34)

إذن فهنا نرى الإجماع على أن التقدير قد جره العامل وهو أثر من آثار فلسفة العامل، ولكن النحاة توسعوا فيه وتأولوا حتى إننا نجد أنهم قد قدروا أجزاء عدة من الجملة وقدروا جملاً كاملة وافترضوا نوعاً آخر من التقدير هو التقدير الصناعي، وهذا كله جرهم إلى كثرة التأويل وتعدد الآراء في العامل الواحد، فمثلاً اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول على أقوال عدة: هل هو الفعل أو الفاعل وحده أو الفعل والفاعل أو معنى المفعولية. فكل هذه الاختلافات جرّها تعدد الآراء في المسألة الواحدة؛ فكثرة التأويل والتقدير في كل مسألة يتصدون لها حتى إننا وجدنا كتب النحو مليئة

بالخصومات والمشاحنات في كل قضية أو مسألة، فكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف يرينا كثيراً من تلك الآراء المتعددة والخلافات بين النحاة، وهذه كلها، كما يرى د/ حماسة: (من المآخذ التي تؤخذ على النحو العربي وسببها هو العامل بكل ما يترتب عليه من مشكلات) (35) ونرى د/ علي أبو المكارم يقيم منهجاً جديداً في تفسير نظرية العامل وهذا المنهج يرفض عدداً من المقدمات التي اعتمدها الفهم التقليدي للنظرية، وهو يختلف مع النحاة في تفسير العمل النحوي على أنه نوع من التأثير الفعلي الإيجابي، وفهم العامل النحوي يجب أن يتغير بحيث يصبح مجرد التماس للعلاقات الشكلية والوظيفية بين الصيغ في حالة تركيبها في تغييرات مختلفة خضوعاً للمواقف اللغوية المتغيرة وهذا يتطلب:

- 1- تصنيف الصيغ (نوع الكلمة: اسم أو فعل أو حرف)
- 2- تحديد الصيغ (التقديم والتأخير)
- 3- تصنيف الصيغ وظيفياً
- 4- تصنيفها أسلوبياً
- 5- تحديد الصلة بين الصيغة وبين الموقع.
- 6- تحديد الصلة بين الصيغة وبين الوظيفة.
- 7- تحديد الصلة بين الصيغة وبين الأسلوب.
- 8- تحديد الصلة بين الحركة وبين الصيغة.
- 9- تحديد الصلة بين الحركة وبين الموقع.
- 10- تحديد الصلة بين الحركة وبين الوظيفة. (36)

فالواضح هنا أن النحاة لم يحاولوا إيجاد علاقة دقيقة بين الصيغة والوظيفة والموقع وهم حاولوا تحديد الصلة بين العامل والمعمول بأنها صلة تلازم فيلزم من وجود العامل وجود معمول له ويلزم من وجودهما معاً وجود أثر للعمل الذي أحدثه العامل. فالنحاة قد أخرجوا العامل من حدود اختصاصه وجعلوه يتحكم في الألفاظ والتراكيب مما أساء إلى اللغة وجعلها عسيرة على المتعلمين وبالتالي يجب أن نتخلص من كل هذه الأفكار السقيمة التي أوحث إلى بعض أصحابها قديماً أن يقولوا: (لولا الحذف والتقدير لفهم النحو الحمير(37) فالنحاة الذين دعوا إلى تخليص النحو من فكرة العامل لم يأت أكثرهم بديل لهذه الفكرة. ولعلنا نجد بعضاً من النحاة من حاول إيجاد بديل لنظرية العامل وما تجره من مشكلات ولعل أقدم هؤلاء عبد القاهر الجرجاني الذي جاء بنظرية النظم وفكرة التعليق كبديل للعامل فقد بنى عبد القاهر نظريته على أسس واضحة المعالم هي:

الأساس الأول: معاني النحو ودلالة هذا المصطلح عنده وهو يعد من أهم أسس منهجه.

الأساس الثاني: بيان أن النحو يتكون من أشكال تحدد المعاني الخاصة بالبيئة.

الأساس الثالث: وهو إمكانية التأليف بطرق التعليق ومكونات الجملة والعبارة وطرق ربطها.

الأساس الرابع: هو اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض أي ملاحظة ما يجب أن يكون عليه الترتيب بين الكلمات والذي يتم بمراعاة جوانب ثلاثة وهي

وفقاً للمفهوم الحديث: الاختيار والموقعية والمطابقة، ويأتي الإعراب نتيجة لها. (38)

يقول عبد القاهر الجرجاني: (واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس وإذا كان كذلك فيجدر بنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها ما معناه وما محصوله. وإذا نظرنا إلى ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعلٍ أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين لتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً أو بدلاً منه.... وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا تركيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء ومما لا يتصور أن يكون فيه و من صفته بان بذلك أن الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم وأن الكلمة ترتيب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس. (39)

فلاحظ هنا أن الجرجاني قد نادى بنظرية النظم وأنه لا سبيل إلى معرفة ترتيب الألفاظ أو تعليق بعضها ببعض إلا بعد معرفة معانيها في النفس. ولعلنا نجد في القرن العشرين محاولة أخرى استقت أصولها من نظرية عبد القاهر الجرجاني تلك هي محاولة د/ تمام حسان، الذي يستخدم مصطلح التعليق

بديلا عن فكرة العامل، والتعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويقوم النظام النحوي عند د/ تمام حسان على الأسس الآتية:

- 1 - مجموعة من المعاني النحوية بعضها عام وهو معاني الجمل أو الأساليب وبعضها خاص وهو معاني الأبواب كالفاعلية والمفعولية.
- 2 - مجموعة من العلاقات تربط بين المعاني الخاصة مثل: علاقة الإسناد أو النسبة أو التبعية وتكون بمثابة القرائن المعنوية على معاني الأبواب الخاصة.
- 3 - مجموعة من القرائن الصوتية كالحركات والحروف أو الصرفية مثل مباني التقسيم و مباني التصريف بالإضافة إلى مباني القرائن اللفظية.
- 4 - مجموعة القيم الخلافية والمعاني النحوية هي معان وظيفية لا معجمية وهي جزء من المعنى الدلالي الذي يتكون منها ومن المعنى المعجمي للكلمات بالإضافة إلى دلالة المقام (40).

فهو هنا يتصور النظام النحوي مرتكزا حول فكرة التعليق لأنها ضرورية في التحليل النحوي و الإعراب ليس معزولا عن المعنى المعجمي إلا أن هناك ترابطا بين المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي، ونظرية القرائن التي قال بها د. تمام حسان نجده يقسمها إلى ثلاثة أقسام:

- 1 - القرائن المادية
- 2 - القرائن العقلية وهي تنقسم بدورها إلى ذهنية ومنطقية.
- 3 - قرائن التعليق وتنقسم إلى مقالية وحالية، والمقالية تنقسم إلى معنوية ولفظية، فالقرائن المعنوية من خلالها تتضح العلاقات السياقية بين عناصر التركيب النحوي ويضم هذا النوع قرائن:

الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة وهذه الأنواع علاقات سياقية أخرى فالإسناد قد يكون بين المبتدأ والخبر أو الفعل وفاعله أو بين الوصف المعتمد وفاعله أو نائب فاعله، والتخصيص قد يكون بقرينة التعدية والغائية أو المعية أو الظرفية أو التحديد أو الملابس أو التفسير أو الإخراج أو المخالفة، وكذلك النسبة قد تكون بمعنى من معاني حروف الجر، أو بمدلول الإضافة، كما تكون قرينة التبعية على معنى النعت أو التوكيد أو العطف أو البدل (41)، أما القرائن اللفظية فهي العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة. فهو هنا يرى أن فكرة القرائن وتضافرها تغني عن فكرة العامل لأن الأساس في العامل هو العلامة الإعرابية، بينما في نظرية القرائن فإن العلامة الإعرابية هي قرينة واحدة من بين عدة قرائن تتضافر مع بعضها لتفسير العمل النحوي فتتوزع فكرة القرائن بين بعضها البعض لتوصل إلى وضوح المعنى وتنصرف عن الجدل في متهاتات العامل وتبعد عن التأويل والتقدير، وما يهمنا من نظرية القرائن هو ما حققته من يسر وسهولة فهل أغنت هذه القرائن عن القول بالعامل؟

الواقع أن فكرة العامل سيطرت على عقول النحاة وتفكيرهم فلم يستطيعوا التخلص منها ذلك لأنها تعد تراثاً خالداً بالرغم من أن فكرة القرائن أسهل في الدرس النحوي إلا أننا لم نجد أحداً قد أخذ بها وبقي للعامل سيطرته ونفوذه، وما يؤخذ على هذه القرائن هو الكثرة ونحن ننشد السهولة واليسر بمقارنة هذه القرائن بالعامل نجد أن العامل واحد والقرائن عدة وبالتالي فإن القول بالشيء الواحد أيسر وأسهل في التعلم. وعلى

غرار محاولة د / تمام حسان نجد محاولة ثانية لتفسير العمل النحوي بديلة عن العامل تلك هي محاولة د / عبد المجيد عابدين فقد وضع منهجاً جديداً وآراء جديدة وقد وجد في أقوال من سبقوه ما يؤيد الاتجاه الذي يدعو إليه هو:

1- إن تحصيل المعنى المراد من تركيب ما أمر يتفاوت في كثير من الأحيان بتفاوت العقول والأذهان، فكل منا يفهم المعنى المراد من قولنا: خرجت فإذا الجندي بالباب أما تحصيله باللفظ فأمر يختلف فيه فقد يعبر أحد عنه بقوله: خرجت فإذا الجندي قائم بالباب يفاجئني الخ.... وواضح أن الإعراب يختلف في الأمثلة السابقة تبعاً للتقديرات المختلفة؛ ففي مثل هذه الأحوال لا نجد هناك ضابطاً محدداً لتحصيل المعنى، ويتجلى هذا في التركيبات التي سميناهم أشباه الجمل أو الجمل الناقصة التكوين، ولسنا في حاجة إلى الإشارة إلى أن هذه التركيبات الناقصة التكوين تدل على معنى تركيبى دون حاجة إلى تقدير.

2 - ظلت عناية النحاة بشكل التركيب تتزايد جيلاً بعد جيل حتى صرفتهم عما وراء هذا الشكل من معان ومدلولات ولا سيما المعاني الأولية التي لا بد للباحث النحوي أن ينظر فيها ولكن نظرة النحاة أصبحت بمرور الزمن منحصرة في الجانب الشكلي، وأن الدراسة الجديدة تحاول أن تتبع الحركات الإعرابية والبنائية وتفسرها وهي ترى أن الحركات نشأت عن علل كثيرة بعضها صوتي كالمجانسة والوصل، وبعضها نشأ عن إلصاق أدوات قديمة ذوات معان غير إعرابية بأواخر الكلمات، وبعضها معنوي كالضمة التي تلحق آخر المبتدأ والفاعل.

3- إن الأدوات والحروف في اللغة كانت عبارة عن كلمات مستقلة لها معان ثم لجأت اللغة إلى استعارتها لإجراء عملية الترميم في كلماتها أو لعوامل تطويرية أخرى وعمل مرور الزمن على تبلور هذه الكلمات، بعض هذه الكلمات التصق بأواخر الألفاظ المراد تجديدها أو تصريفها ثم ضاع معنى الزائدة بمضي الأجيال. فإذا نظرنا إلى حروف الجر على أنها بقايا كلمات ذوات معان أن نرد إليها باعتبارها وألا نفرق من حيث المعنى بين قولنا: زيد في الدار وزيد داخل الدار، فهذه الآراء الجديدة التي جاء بها على ما يبدو، إنها لا تغني عن العامل بل إنها تزيد في صعوبة النحو ذلك أنه في تتبع الحركات الإعرابية وتفسيرها نحتاج إلى معرفة منشأ هذه الحركات وعلّة هذا المنشأ وأصل هذه الحركات، وفي هذا عسر ومشقة على المتعلم أكثر مما يجلبه العامل من تقديرات. ونجد محاولة ثالثة هي محاولة د/ محمد عيد فالدرس النحوي عنده لا شأن له بالعمل والعامل والبديل هو الفهم التالي:

1- العلاقات بين الكلمات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلمات ببعضها البعض الآخر وبدونها تنفك العلاقات في وصف الكلمات وتبعثر بلا قيمة.

2- الكلام الذي تترابط أجزاؤه بالتماسك السياقي والتوافق السياقي أي الترابط بين الكلمات مع بعضها من حيث الوظائف التي تؤديها كل منها بالنسبة للآخرى والتطابق بين أجزاء الكلام في النوع فهذا يؤدي إلى المعنى الذي تصدق عليه المقولة اللغوية الحديثة (اللغة تبنى على الشكل والوظيفة) والتعبير عن الوظيفة في العربية يكون بإحدى وسيلتين:

أ- الترتيب بين الكلمات في الجمل كما في الجملتين: (جاء محمد - محمد جاء).

ب- الإعراب من الحروف والحركات التي تدل على الوظيفة، فكل هذا محل محل القول بالعامل والعمل، فالحركات والحروف التي قيل إنها أثر للعامل هي من تأثير القيمة الخلافية بين وظائف الكلمات والجمل، فهي فروق تراعي ليس لها ما لقوانين العامل الفلسفية من التحكم والالتزام.

2- ويفهم أداء الكلمة لوظيفتها النحوية من شيئين: أحدهما يختص بالكلمة نفسها وهو صيغتها، الآخر يختص بوجودها في الجملة وهو موقعها ففي مثل (صار الجو معتدلاً) فكلمة (صار) صيغتها (الفعل الماضي) والكلمتان (الجو - معتدلاً) صيغتهما الاسم ، ووظيفة كل منهما صار: فعل ماضٍ . الجو: إسم صار مرفوع بالضممة . معتدلاً : خبر صار منصوب بالفتحة. فهذا هو الفهم اللغوي الحديث في مقابل العامل وهو فهم طابعه الوصف لا قوانين العقل، فهم يعتمد على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها والتعبير عنها شكلياً لا على أساس التأثير والتأثر. الملاحظ مما سبق أن فكرة العامل قائمة منذ سيبويه وكل المحاولات التي جاء بها أنصار المنهج الوصفي كبديل لنظرية العامل لم تجد انتشاراً واسعاً اللهم إلا نظرية القرائن التي قال بها د/ تمام حسان فهي قد وجدت أنصاراً وشراحاً لها ولكن على مستوى التطبيق فإننا سنجد أن العامل يطغى على كل المؤلفات النحوية ذلك لأنه يعد أصلاً من أصول النحو العربي توارثه الأجيال وأن القول بإلغائه أو هدمه وإقامة بديل له لم نجد من يدافع عنه اللهم إلا أنصار

المنهج الوصفي، وأن فكرة العامل قد نشأت نشأة عربية فإن أبواب النحو قائمة على هذه الفكرة وبالتالي فإن نظرية العامل تلتقي مع النظرية التوليدية في أنهما يستمدان أصولهما من ذات المعين وهما قائمتان على عنصر التفاعل والتأثير.

الهوامش:

- 1 - الخصائص 1/ ص 109، 110.
- 2 - العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ص 67.
- 3 - شرح الرضي على الكافية 1/ ص 25.
- 4، 5 - الرد على النحاة، ابن مضاء ص 69، 70.
- 6 - ظهر الإسلام 2/ 117، 118.
- 7 - الخصائص 1/ ص 110، 111.
- 8 - النحو الجديد ص 146.
- 9 - سورة الكهف آية: 77. وينظر التصريح 1/ 30.
- 10 - الحذف والتقدير في النحو العربي ص 149.
- 11 - مجلة الأزهر المجلد 19.
- 12 - النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص 89.
- 13 - ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ص 75.
- 14 - من أصول التحويل في نحو العربية ص 101.
- 14 - الإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين ص 95.
- 15 - أصول النحو العربي ص 275.
- 16 - اللغة والنحو ص 190، 191.
- 17 - اللغة بين المعيارية والوصفية ص 53.

- 18 - الرد على النحاة، ابن مضاء ص 69.
- 19 - إحياء النحو ص 24، 35.
- 20 - في النحو العربي، قواعد وتطبيق ص 228، 229.
- 21 - مجلة الرسالة العدد: 218.
- 22 - اللغة العربية المعاصرة 80، 81.
- 23 - المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص 111.
- 24 - النحو في إطاره الصحيح ص 70، 71.
- 25 - علوم اللغة ص 227.
- 26 - تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي ص 62، 63.
- 27 - إحياء النحو ص 195.
- 28 - تاريخ النحو بين الصرة والكوفة 1/ 318.
- 29 - من أصول التحويل في نحو العربية ص 111.
- 30، 31 - الرد على النحاة ص 23 و 71، 73.
- 32 - اللغة والنحو ص 191، 192.
- 33 - الحذف والتقدير في النحو العربي ص 142.
- 34 - إحياء النحو ص 34، 35.
- 35 - العلامة الإعرابية ص 176.
- 36 - الحذف والتقدير في النحو العربي ص 359، 360.
- 37 - مجلة الأزهر مج/ 32.
- 38 - عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني ص 185، 186.
- 39 - دلائل الإعجاز ص 44، 45.
- 40، 41 - اللغة العربية معناها ومبناها ص 178، 182.

